الأنباء
الثلاثاء 18 يونيو 2013

في ندوة عن أثر القانون على الشركات ومدى جاهزيتها لتطبيقه

«الرويح وشركاه» يطلق صرخة إنذار إلى البنوك والشركات الكويتية للالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأميركي

أحمد بركات

جانب من الحضور في الندوة (سعود سالم)

وجّه مكتب الرويح وشركاه صرخة إنذار الى البنوك والشركات الكويتية المعنية بتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الذي يعرف بالـ «FATCA» عن طريق ندوة توعية نظمها امس وحضر فيها ممثلون من مختلف البنوك المحلية وفروع البنوك الاجنبية وشركات الاستثمار والشركات ذات الصلة في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وشملت قائمة المتحدثين في الندوة عددا من رواد ممارسي هذا القانون المعترف بهم عالميا، من واشنطن ولندن، وغيرهما، إذ عمل هؤلاء المشاركون على تقديم وجهات نظرهم في الجوانب التقنية لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA، فضلا عن الآثار العملية والحلول المحتملة استنادا لخبرتهم العالمية.

و بهذه المناسبة قال الشريك الرئيسي في الرويح وشركاه عصام حباس ان قانون الـ «FATCA» جاء في وقت تواجه فيه المؤسسات المالية عددا من التحديات على صعيد الامتثال التنظيمي، واختبار قدرة العديد من المنظمات على إدارة التغيير. ومتطلبات هذا القانون تتمثل في إدخال سلسلة من الأعمال ومتطلبات النظم التي تظهر بمفهوم بسيط، ولكنها صعبة ومكلفة تشغيليا.

عدم الالتزام بالقانون في التاريخ المحدد يكلف البنوك خصم 30٪ من ودائعها في أميركا

وأضاف ان هدف المنظمات (وغيرها من الأشخاص) المتأثرة بـ «FATCA» هو تلبية عبء الالتزام الجديد، مع إدارة تكاليف الالتزام والمخاطر المرتبطة بها. وطالما أن أي صفقة بالدولار الأميركي تستلزم التعامل مع البنوك في الولايات المتحدة الأميركية، فعلى المصارف العربية تنفيذ هذا القانون، لتجنب خصم 30٪ من ودائعها. وفي السياق ذاته، نوه الشريك في مكتب الرويح جون كونا الى انه بدا يظهر جليا التباين في مستوى جاهزية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الكويت، ودول مجلس التعاون الخليجي لتتوافق مع قانون FATCA، بالنظر إلى تواريخ الامتثال للبنود المختلفة وفق أحكام FATCA.

وأكد على ان البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تكون مستعدة، تماما لتصبح متوافقة مع أحكام FATCA، مشيرا الى انه يجب التأكد من أن تلك الأحكام والشروط الملزمة والقوية قد وضعت في المكان الذي يمكن جهاز التوافق لأي مؤسسة من تفعيل عملياته ونظمه بطريقة فعالة.

وأفاد الشريك المدير لمكتب الرويح وشركاه احمد بركات بأنه رغم اقتراب التنفيذ الفعلي للقانون الضريبي الاميركي والمقرر مع بداية شهر يناير 2014 إلا انه حتى الآن لم يصدر أي اسم من المؤسسات الخليجية ضمن قائمة الشركات الاجنبية الموقعة على الالتزام ببنود القانون.

وتجدر الاشارة الى ان مكتب الرويح وشركاه قام بتصميم هذه الندوة لتسليط الضوء بشكل خاص على القضايا التي تواجهها الشركات والمؤسسات المالية الكويتية القائمة، ومثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بالاضافة الى العائلات والأفراد أصحاب الثروات العالية، وذلك في محاولة لاكتساب فهم شامل للعناصر المختلفة التي تهدف إلى تمكينهم من اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة لمنظماتهم.

والجدير بالذكر ان مكتب الرويح وشركاه يقدم من خلال مكاتبه في كل من الكويت ومملكة البحرين، إلى جانب المكاتب الزميلة في الدول الأخرى، خدماته الاستشارية المتكاملة لقاعدة عملاء واسعة في قطاعات مختلفة، وذلك دعما لأنشطتهم التجارية في الكويت وفي جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

● منى الدغيمي

«ديلويت»: 20 مليار دولار حجم سوق التأمين التكافلي بحلول العام 2017

استضاف مركز ديلويت لاستشارات التمويل الإسلامية في الشرق الأوسط، حلقة نقاش خاصة ضمت عددا من كبار خبراء الصيرفة والتمويل الإسلامي من الشرق الأوسط والعالم، بدعم من مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين وذلك في 12 يونيو في العاصمة المنامة. وقال المركز في تقريره ان حجم سوق التأمين التكافلي قد يصل الى 20 مليار دولار بحلول العام 2017.

وقد تم تسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي في التقرير، والتي تساهم بأكثر من 62٪ من اجمالي حجم التأمين التكافلي على الصعيد العالمي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي حافظت على أعلى نسبة إذ حققت ارتفاعا إضافيا مقداره 17٪ لتصل إلى 5,7 مليارات دولار في خلال العام 2010 بحسب ما أفادت آخر البيانات. وبحسب التقرير، فقد تم تحديد عشرة تحديات أساسية قد تؤثر بشكل ملحوظ على مستقبل قطاع التأمين التكافلي وقد تم تصنيفها ضمن 5 مواضيع رئيسية وهي:

● الحوكمة والامتثال التنظيمي: يخلص التقرير موضحا الحاجة الى المواظبة على تطبيق إطارات العمل التنظيمية، لتحقيق النمو المطلوب والهيكلة الصحيحة للشركات.

● إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية: اتخاذ مفهوم العمل القائم على مبدأ إدارة المخاطر كأولوية قصوى مرتبطة بسياسة التخطيط الإستراتيجي لشركات التأمين التكافلي.

● التميز في إدارة وتنسيق العمليات: وهنا تبرز الحاجة إلى وجود نماذج جديدة لإدارة العمليات، لولوج الأسواق المتخصصة الجديدة بشكل أوسع، عبر استغلال التطورات التكنولوجية والاستفادة منها لتحقيق فاعلية أفضل للكلفة وللإنتاجية.

● حوكمة وإستراتيجية الإنتاج: وذلك عبر تحسين أساليب إدارة الإنتاج وطرق تطويره، والتركيز على الأسواق المستهدفة وعلى عمليتي المبيع والتوزيع.

● توفير العناصر البشرية المختصة «تطوير القدرات التقنية ومهارات القيادة»: التركيز على التطوير للعنصر البشري للشركات عبر التخصص وتطوير برامج القيادة وإعادة التركيز على التدريب بحسب الكفاءة.

ويظهر التقرير أن العامل الرئيسي في تعظيم قدرات القطاع يكمن في التعامل مع التحديات التي ستؤمن موضعا أفضل للقطاع ضمن الأسواق الكبرى وتحقق النمو والتطور الفعلي للاعمال. كما يبرز التقرير الدور الأهم لمجالس ادارة الشركات في التعامل مع هذه التحديات وبالتالي، فإن قيادة شركات التأمين التكافلي يجب أن تعزز الحوكمة لإدارة المخاطر وطرق الرقابة اللازمة.

ومن هنا يمكن للمديرين التنفيذيين من مؤمني خدمات التأمين التكافلي تقييم التحديات التي يتطرق إليها التقرير والتي يمكن أن تؤثر على قدرتهم على قيادة شركاتهم لتوليد النمو والربحية. وفي هذا السياق، قال مدير مركز ديلويت لاستشارات التمويل الإسلامية في الشرق الأوسط د. حاتم الطاهر: «أن التركيز المتزايد على الحوكمة والمسؤولية الائتمانية، وإدارة المخاطر، كما المساءلة هي نتائج مباشرة للأزمة المالية العالمية، مما سيؤدي على الأرجح الى طرح العديد من التحديات التنظيمية والعملية أمام سوق التكافل خلال السنوات الخمس القادمة».

وقد تم عقد جلستين ضمن حلقة النقاش التي أقامها المركز في البحرين، ركزت الأولى على نمو قطاع التكافل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا، بالاضافة الى مناقشة نماذج جديدة للأعمال قادرة على استيعاب الأسواق المتخصصة الجديدة بشكل أوسع.

كما تمت مناقشة المسائل التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال إدارة المخاطر والامتثال للضوابط التشريعية للمؤسسات.

استقرار سعر صرف الدولار أمام الدينار عند مستوى 0,283 دينار

استقر سعر صرف الدولار أمام الدينار أمس عند مستوى 0,283 دينارا، كما استقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند 0,377 دينارا مقارنة بأسعار صرف يوم الاحد الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني، ان سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر عند مستوى 0,444 دينارا في وقت استقر فيه سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار، اضافة الى انخفاض سعر صرف الفرنك السويسري الى 0,306 دينار.

وشهد الدولار ارتفاعا مقابل العملات الرئيسية وذلك قبل بدء البنك الفيدرالي الأميركي اجتماعه بانتظار قراره سواء بسحب عمليات التحفيز أو بالاستمرار فيها، لذلك ارتفع الدولار مع تزايد التوقعات بأن التحسن الأخير في بيانات الاقتصاد الأميركي سيساعد على سحب البنك الفيدرالي للتحفيز.

يستمر حتى 19 يونيو الجاري

«النفط» تشارك غداً في اجتماع الإعلام البترولي بدول «التعاون» في الرياض

أعلنت وزارة النفط عن مشاركتها في اجتماع لجنة المختصين في الإعلام البترولي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المزمع انعقاده غدا في مقر الأمانة العامة لدول المجلس في الرياض بالمملكة العربية السعودية ويستمر حتى 19 يونيو الجاري.

وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس إن هذا الاجتماع يأتي استكمالا للخطط الموضوعة لاستراتيجية الإعلام البترولي التي تعمل على التعاون والتنسيق مع وزارات الإعلام في دول المجلس لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

واكدت ان استراتيجية الاعلام البترولي لدول مجلس التعاون تلتقي مع استراتيجية العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس التي أقرت عام 2010 وتستمر حتى عام 2020 ، وتهدف الى تنفيذ برامج إعلامية وفعاليات على مستوى إقليمي ودولي.

وأشارت إلى أن الاجتماع يتطلع إلى تحقيق نتائج عملية تطبق على أرض الواقع بهدف تحسين صورة دول مجلس التعاون على مستوى دول العالم وإبراز الدور الريادي لدول المجلس على مستوى الصناعة البترولية.

واوضحت ان هذا الاجتماع يسعى الى تحقيق بنود استراتيجية الإعلام البترولي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تمتد من عام 2012 حتى 2030 وتدعو إلى توعية وتثقيف الرأي العام في دول المجلس بالدور التنموي للبترول وإبراز أهميته كمصدر رئيسي للطاقة عالميا.

وافادت الوزارة بأن الاجتماع يهدف ايضا الى تعزيز الثقافة البترولية في دول المجلس والتعاون بين أجهزة اعلامها البترولي ووسائل الإعلام المحلية والعالمية للدفاع عن المصالح والمواقف البترولية.

افتتاح الفرع الثاني لماركة «نانوس» في الأڤنيوز

لوسادا: نمو التعاون الاقتصادي بين إسبانيا والكويت 20٪

أكد سفير مملكة اسبانيا لدى دولة الكويت أنخل لوسادا ان اسبانيا تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي بين اسبانيا والكويت التي شهدت نموا واضحا في السنوات القليلة الماضية وأن هناك تزايدا في حجم التبادل التجاري بين البلدين في الأعوام الأخيرة، وقد تراوحت نسبة الزيادة في العام الماضي بين 15 إلى 20٪ لافتا الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين يقارب الـ 200 مليون يورو.

وقال السفير لوسادا خلال افتتاح الفرع الثاني لمعرض الازياء ماركة «نانوس» الاسبانية الخاصة بالأطفال في مجمع الأڤنيوز تو أمس الاول ان هناك ازدهارا في عدد كبير من الشركات الإسبانية التي تعمل في الكويت ولهذا افتتحت السفارة الإسبانية، مكتبا تجاريا خصيصا للاهتمام بأعمال الشركات الاسبانية الراغبة في العمل في الكويت.

واضاف ان هناك تنسيقا مستمرا بين السفارة الاسبانية في الكويت والسفارة الكويتية في اسبانيا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خصوصا أن هناك علاقات سياسية متميزة تجمعهما، مشيرا الى ان هناك العديد من الشركات الاسبانية عالية التصنيف في جميع المجالات تسعى للحصول على فرص للاستثمار والعمل في الكويت، خصوصا في مجال الأعمال الهندسية والإنشائية والبنية التحتية وإعادة تأهيل بعض الجزر، وتطوير الحقول النفطية، وقطاعي النقل والاتصالات، بما يساهم في نجاح خطة التنمية الخمسية التي الكويت.

الخرافي: «بيبه كيدز» لديها خطط توسعية خلال الفترة المقبلة

من جانبها اشادت رئيس مجلس الادارة لشركة «بيبه كيدز» وكلاء ماركة «نانوس» الاسبانية دانه فوزي الخرافي بالنجاح والاقبال الكبير الذي حققته الماركة في السوق المحلي لافتة الى ان هذين الفرعين يعدان اول الفروع التي يتم افتتاحهم على مستوى الشرق الاوسط في الكويت.

وقالت الخرافي ان افتتاح فرع الثاني لـ «نانوس» في «الأڤنيوز» يتماشى مع خطة الشركة في التوسع في اكبر المولات التجارية في الكويت، لافتة الى ان الفرع الاول للشركة في «ديسكفري» والذي تم افتتاحه منذ عام.

وقالت الخرافي ان ماركة «نانوس» تعتبر من اشهر الماركات في العالم من حيث الجودة والموديلات المتجددة والعصرية استطاعت خلال السنوات القليلة ان ترسخ وجودها في اسواق اوروبا والولايات المتحدة واستطاعت الاستحواذ على حصة مؤثرة في الاسواق العالمية الامر الذي دعا شركة بيبه كيدز الى الحصول على الوكالة في اسواق الكويت خاصة مع التزام «نانوس» بكافة المعايير والجودة.

● عبدالرحمن خالد

السفير الإسباني ودانه الخرافي يقصون شريط الافتتاح (أنور الكندري)

يعتبرون الاستثمارات الشخصية المساهم الأكبر في إجمالي ثرواتهم

«باركليز»: أثرياء الشرق الأوسط يرون الطريق ممهداً أمام الثراء السريع

أشار التقرير الأخير ضمن سلسلة تقارير «ويلث إنسايتس» الصادرة عن قسم إدارة الثروات والاستثمار في «باركليز» إلى أن أصحاب الثروات في منطقة الشرق الأوسط يبدون ثقة متزايدة حيال إمكانية التنمية السريعة لثرواتهم مقارنة مع أثرياء الأسواق الأخرى حول العالم.

وأجمع أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع من الشرق الأوسط (60٪) على إمكانية تشكيل الثروة اليوم بشكل أسرع من السابق، مقابل 43٪ في أوروبا و31٪ في أميركا الشمالية.

وأشار أكثر من نصف المشاركين (54٪) في التقرير إلى أن الاستثمارات الشخصية قد ساهمت بشكل كبير في محافظ ثرواتهم الإجمالية مقارنة بمصادر الدخل الأخرى كالميراث (49٪). ولفت 50٪ من المشاركين في الاستطلاع من منطقة الشرق الأوسط إلى ارتفاع مستوى ثرواتهم خلال الاضطرابات المالية الأخيرة، وهو ما يثبت ميل أثرياء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لامتلاك وجهات نظر أكثر إيجابية حيال النكسات المالية مع إظهار عزيمة أكبر للتغلب على الشدائد، الأمر الذي يتماشى مع نتائج الإصدار السادس عشر من «ويلث إنسايتس» الذي أقر فيه 45٪ من أصحاب الثروات بأن الأزمة المالية الأخيرة قد قدمت لهم العديد من الفرص.

روري غيلبرت

50٪ من أثرياء الشرق الأوسط يرون أن ثرواتهم ازدادت خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة

علاوة على ذلك، يعتقد المشاركون أن الإخفاقات السابقة في مساعي زيادة الأعمال تزيد من فرص نجاح أي مشروع تجاري جديد.

وتم نشر التقرير الذي يحمل عنوان «الأصل والميراث: تغير نظام تشكيل الثروة» في 17 الجاري، مستندا إلى استطلاع ضم آراء أكثر من 2,000 من أصحاب الثروات بينهم عدد من كبار رواد الأعمال والمستثمرين.

ويوفر التقرير دراسة معمقة حول الآليات الراهنة لتشكيل وإنفاق وتبادل الثروات في العالم، كما يتناول المشهد العالمي للثروة، والدور الذي تلعبه الثقافات المختلفة في التحضير للمستقبل آخذين بعين الاعتبار تراث الثقافات تجاه التخطيط للثروة والميراث والعمل الخيري.

وفي اقتصادات الشرق الأوسط ذات النمو المتسارع، أوضح نحو ثلاثة أرباع المشاركين (73٪) في الاستطلاع أن القسم الأكبر من ثرواتهم تم جمعه في غضون أقل من 20 عاما.

ويميل الأثرياء في هذه المنطقة إلى توظيف جزء أكبر من مواردهم في الممتلكات الخاصة بدلا من الأصول والمقتنيات الملموسة.

وتتوزع ثروات أثرياء المنطقة وسطيا بشكل كبير في الممتلكات الخاصة (30٪ من الثروة)، تليها الاستثمارات (23٪) والمدخرات النقدية (20٪). وفي المقابل، تتجه 13٪ من الثروة فقط إلى الأصول الملموسة.

مع تنامي حجم الثروات وتكوينها بمعدل أسرع من أي وقت مضى، يتطرق التقرير إلى شدة التحديات التي تواجه الأفراد حديثي الثراء والعائلات التي تحتاج إلى رسم خطة للمستقبل.

وأوضح التقرير أن العديد من أثرياء العالم الآن يفضلون تقديم أموالهم للعائلة والأصدقاء والأعمال الخيرية في حياتهم بدلا من توريثها، إذ يعتبرون ثرواتهم كأداة «تمكين».

ويسود هذا التوجه منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث يخطط 19٪ من أثرياء الشرق الأوسط لوهب كامل ثروتهم للعائلة والأصدقاء والجهات الخيرية خلال حياتهم مقارنة مع 5٪ فقط في المملكة المتحدة و4٪ في الولايات المتحدة الأميركية.

وكشف 96٪ من المشاركين في الاستطلاع من الشرق الأوسط عن نيتهم في وهب ثروتهم – جزئيا أو بالكامل – إلى العائلة أو الأصدقاء إما خلال حياتهم أو كميراث.

وقال المدير التنفيذي ورئيس إدارة الثروات والاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «باركليز» روري غيلبرت: «بالنسبة لأصحاب الثروات في أسواق النمو الجديدة، تعد الأموال بمنزلة أداة تمكين لعائلاتهم، ولذلك يبدي هؤلاء رغبة في نقل ثرواتهم وتوريث أعمالهم إلى الأجيال الجديدة. ويكشف التقرير أن العائلات الثرية في منطقة الشرق الأوسط تتمتع بروح ريادية قوية مع رغبة واضحة بلعب دور فاعل في إدارة أموالهم، كما أن لديهم ثقة كبيرة بمستقبل المنطقة»، ويكشف التقرير أن الأصل المتغير للثروة يؤثر بشكل كبير على دوافع الأثرياء حول العالم ليصبحوا أكثر اهتماما بالأعمال الخيرية.

ويميل أثرياء الشرق الأوسط إلى تقديم المال للجهات الخيرية انطلاقا من الشعور بالواجب والمسؤولية (65٪) والمعتقدات الدينية (60٪). وينطبق ذلك على 69٪ من أثرياء المملكة المتحدة وسويسرا، و71٪ في الولايات المتحدة الأميركية، و84٪ في موناكو.

وفي هذا السياق، أضاف غيلبرت: «نتوقع حدوث نمو كبير في المكاتب العائلية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع سعي أثرياء المنطقة، الذين بنوا ثرواتهم على مدى العقود القليلة الماضية، إلى اعتماد سبل مناسبة لنقلها إلى الجيل التالي.

ولا تزال ريادة الأعمال هي الدافع الأكبر وراء تكوين الثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتم جني هذه الثروات من خلال نجاح ونمو المشاريع التجارية.

وحتى عندما يتلقى أثرياء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزءا كبيرا من ثرواتهم عن طريق الميراث، فإنهم يشاركون بفعالية في تنمية ذلك الإرث المالي.

ومن هذا المنطلق، فإن أثرياء المنطقة هم الأكثر تفاؤلا مقارنة ببقية المناطق التي شملها الاستطلاع، حيث يرون أن تكوين الثروة مسألة أكثر سهولة في الوقت الراهن مقارنة بأي وقت مضى.

ولا تعتبر منطقة الشرق الأوسط مركزا لتكوين الثروات فحسب، بل تشكل كذلك محور استقطاب مميزا لاستثمارات أثرياء العالم الباحثين عن فرص نمو مستقرة».